تحت رعاية محافظ الأحمدي

«الإنجاز»: إطلاق «مؤتمر وجائزة الكويت للإنتاج والاستهلاك المستدام»

ينظم معهد الإنجاز المتفوق للتدريب الأهلي والاستشارات الإدارية والاقتصادية والمالية الشريك الاستراتيجي للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية «مؤتمر وجائزة الكويت للإنتاج والاستهلاك المستدام، وذلك في الثالث عشر من شهر فبراير المقبل، تحت رعاية محافظ الأحمدي الشيخ فواز الخالد الصباح.

يأتي ذلك ضمن فعاليات برنامج الكويت للمسؤولية المجتمعية وتحت شعار «استهلاك مسؤول لحياة مستدامة»، ولتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتحقيق كويت جديدة، وتنفيذا لبرنامج الكويت للمسئولية المجتمعية التابع للشبكة الإقليمية للمسئولية.

وفي هذا الإطار قال د. شهاب العثمان رئيس اللجنة التنظيمية العليا للمؤتمر ورئيس مجلس إدارة معهد الإنجاز المتفوق للتدريب الأهلي ورئيس برنامج الكويت للمسؤولية المجتمعية في تصريح صحفي أن تنظيم «مؤتمر وجائزة الكويت للإنتاج والاستهلاك المستدام» تحت شعار «استهلاك مسؤول لحياة مستدامة» جاء انطلاقاً من دورنا كممثلين لبرنامج الكويت للمسؤولية المجتمعية كمجموعة من الخبراء والمستشارين الكويتيين التابع للشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية في نشر ثقافة المسؤولية والأفراد والمؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني، ونظرا لحرصنا على التماشي مع توجه دولة الكويت الرامي إلى الوصول لمستقبل مزدهر ومستدام، من خلال حشد كافة الجهود لإنجاز أهداف خطة التنمية الوطنية، المنبثقة.

شهاب العثمان

كذلك عن تصور صاحب السمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد رحمه الله لتحويل الكويت إلى مركز إقليمي رائد مالي وتجاري وثقافي ومؤسسي، وذلك بحلول عام 2035.

وذكر العثمان أن المؤتمر يهدف إلى إبراز أهمية أهداف التنمية المستدامة ورؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ ورفع الوعي بتأثير الاستهلاك الغير رشيد بما يتوافق مع الهدف رقم «١٢» من أهداف التنمية المستدامة والذي يندرج تحت «الاستهلاك والإنتاج المسئولان»، هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على المشكلات البيئية الناجمة عن الهدر والسلوك الاستهلاكي، ويستهدف المؤتمر الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، هذا بالإضافة إلى كافة فئات المجتمع.

وأشار العثمان إلى أنه في نهاية يوم المؤتمر سيتم إطلاق جائزة باسم الكويت للإنتاج والاستهلاك المستدام والتي يكون الهدف منها تشجيع المجتمع بمختلف فئاته، لذلك ستكون فئات الجائزة شاملة لكل فئات المجتمع مثل مؤسسات القطاع العام و فئة شركات القطاع الخاص بالكويت وفئة منظمات المجتمع المدني، وكذلك فئة القطاع التعاوني، إضافة إلى فئة طلبة المرحلة الثانوية والجامعات بالكويت، داعيا المؤسسات والأفراد إلى ضرورة المشاركة في هذا المؤتمر ودعمه لما سينتج عنه من صناعة مبادرات مبتكرة لحل مشكلات مجتمعية بيئية اقتصادية اجتماعية، حيث أن أهم محاور الجائزة «محور تقليل هدر الطعام، محور ترشيد الطاقة والمياه، محور فرز وإعادة تدوير النفايات، محور الإنتاج المستدام، وأخيراً محور القطاع التعاوني للوصول لحلول ذكية تهدف لتنمية الفرد والمجتمع لوطننا العزيز بشكل يحقق التنمية المستدامة لمجتمعاتنا».

يذكر أن برنامج الكويت للمسئولية المجتمعية التابع للشبكة الإقليمية للمسئولية الاجتماعية بصدد عمل مؤتمرات أخرى هادفة تسعى من خلالها لتحقيق رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ في ظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة.

«الإطفاء» أطلعت منتسبيها على ملابس مكافحة الحرائق الجديدة

شرح لكيفية الاستخدام

عقد رئيس قوة الإطفاء العام الفريق خالد المكراد بحضور نواب رئيس القوة وممثلين عن جميع مراكز ووحدات قوة الإطفاء العام من ضباط وضباط صف اجتماعا، صباح أمس، وذلك لإطلاعهم على مواصفات ملابس مكافحة الحرائق والملابس الإدارية والميدانية الجديدة والتي روعي فيها الجودة العالية والمواصفات المطابقة للاشتراطات العالمية لأخذ آرائهم ومقترحاتهم فيها قبل اعتمادها.

جانب من الحضور

تتمات

الأمير يجدد

ومحاربة الفساد ، والنهوض بالاقتصاد والتنمية ، وتعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .

وأعرب سموه عن عظيم اعتزازه وتقديره لمقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد ، لصدور الأمر الأميري بتعيينه رئيسا لمجلس الوزراء ، وتكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة ، تجديدا لثقة سموه الغالية ، معاهدا سموه ببذل قصارى الجهود ، من أجل ترجمة توجيهات سموه السامية وتحقيق آمال وطموحات المواطنين الكرام.

وقال الخالد : إن مسار العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة رسمته المادة 50 من الدستور ، بفصل السلطات مع تعاونها ، مؤكدا سعيه الحثيث في المرحلة المقبلة لتعزيز صور التعاون البناء ، وتقريب وجهات النظر مع أعضاء مجلس الأمة ، قبل إعلان التشكيل الوزاري والتنسيق معهم لتحديد الأولويات التشريعية، لتحقيق الإصلاح المنشود في مختلف المجالات وتطوير البيئة الاقتصادية وتحقيق الرخاء والتقدم لكويتنا الغالية وأهلها الأوفياء.

وأوضح سموه أن الحكومة القادمة «ستعمل على التنسيق مع الأخوة أعضاء مجلس الأمة في كافة القضايا والملفات المطروحة على الساحة ، وعلى رأسها الاستمرار بمكافحة الفساد ، وذلك عبر عدد من التشريعات التي تستهدف معالجة هذا الملف ، والقضاء على الفساد وأسبابه ، إلى جانب قوانين الانتخابات البرلمانية والاعلامية».

أضاف أن «الشأن الاقتصادي والاجتماعي وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة ، تحظى باهتمام الحكومة القادمة ، وسيتم التشاور مع الإخوة النواب والمختصين من الكفاءات الوطنية لتحديد خارطة طريق للحكومة القادمة أساسها التعاون مع مجلس الأمة الموقر» .

وأكد سمو رئيس مجلس الوزراء أن «السلطتين التنفيذية والتشريعية أمام تحديات جسيمة وعديدة ، في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والأزمات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي والعالمي ، ولا سيما في ظل التصاعد المتزايد لجائحة كورونا وتداعياتها الخطيرة ، مشددا على أن التعاون هو السبيل الأمثل لتحقيق تطلعات أهل الكويت الأوفياء ، وخير وسيلة لدفع مسيرة العمل الوطني للارتقاء بوطننا ، وتعزيز أمنه واستقراره وازدهاره» .

وفي ختام تصريحه دعا سموه العلي القدير ، «أن يديم نعمة الأمن والأمان والاستقرار على بلدنا العزيز ، في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد ، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح ، حفظهما الله ورعاهما» .

مطلوب حكومة

وقالوا في بيانهم : « انطلاقاً من المسؤولية السياسية ، والتزاماً بقسمنا الدستوري ، وحفظاً للأمانة نعلن نحن الموقعين أدناه ، رفضنا التام والقاطع لأي اتفاق بتحصين رئيس مجلس الوزراء من المساءلة السياسية ، أو الرقابة الشعبية ، ونؤكد أن محاور الاستجواب الذي قدمه النواب خالد العتيبي وثامر السويط ، والدكتور بدر الداهوم ، وتم تأييده بشكل غير مسبوق وتاريخي في خلال ساعات قليلة من قبل 38 نائباً ، مازالت قائمة».

والنواب الموقعون على البيان هم كل من : محمد براك المطير ، عبدالكريم الكندري ، ثامر السويط ، خالد العتيبي ، بدر الداهوم ، مبارك الحجرف ، وشعيب المويزري.

من ناحيته قال النائب خالد عايد إن أمام رئيس الوزراء المكلف الشيخ صباح الخالد ، استحقاقات تمثل خارطة طريق للمرحلة القادمة لن نقبل بالنزول عن أي منها، من أهمها اختيار حكومة كفاءات قادرة على تحمل مسؤولياتها وبرنامج عمل حكومي واضح المعالم وفق خطة زمنية تلبي طموحات الشعب الكويتي، ومعالجة قضايا كالمصالحة الوطنية الشاملة والعفو وقوانين الحريات والانتخاب.

من جهته طالب النائب يوسف الغريب رئيس الوزراء ، بتشكيل حكومته على أساس مبدأ الكفاءة وأن يأتي بوزراء قادرين على تحمل مسؤولياتهم السياسية أمام مجلس الأمة.

وقال الغريب : «لابد من أن يكون هناك وعي حكومي ومواكبة لمخرجات الشعب في مجلس الأمة وما يقع على عاتقه من مطالب وقضايا شعبية».

وتمنى الغريب تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية للنهوض بالوطن والمواطنين، متعهدا بالحفاظ على مطالب ومصالح الشعب وأمواله، وأداء مسؤولياته كاملة تجاهه.

من جهتها رأت الحركة التقدمية أن الكويت أحوج ما تكون الآن إلى تجاوز ضغوط الأزمتين السياسية والمالية ، عبر التوافق الوطني والاجتماعي على تلبية متطلبات الانفراج والتغيير والإصلاح والعدالة الاجتماعية والاستجابة لاستحقاقات مكافحة الفساد، سائلة في الوقت نفسه : لمصلحة مَنْ تجاهل الإرادة الشعبية في هذا المجال ؟

وقالت الحركة في بيان : «بعيداً عن الافتئات على الحق الدستوري المقرر لصاحب السمو الأمير في تكليف رئيس مجلس الوزراء، فإن ما يعنينا الآن ليس شخص رئيس الوزراء المكلف، وإنما نحن معنيون بالتوقف أمام احتمالات تفاقم الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد منذ العام 2011، وذلك جراء إصرار السلطة على مواصلة نهجها الانفرادي وعدم التفاتها نحو الرسالة الشعبية الداعية للتغيير، التي عبّرت عنها نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة».

أضافت: « إنّ الأوضاع مرشحة للتصعيد والتعقيد وليس للتسوية والانفراج، خصوصاً في ظل رفض المقترحات النيابية بشأن العفو عن المحكومين والملاحقين في قضايا الرأي والتجمعات والقضايا السياسية، والتوجه في المقابل نحو تمرير تشريعات منحازة طبقياً لمصلحة كبار الرأسماليين ، ولا يمكن أن تكون محل قبول شعبي للتعامل مع الأزمة المالية ، سيكون من شأنها المساس بالمكتسبات الاجتماعية والحقوق العمالية ومستوى المعيشة».

وأشارت الحركة إلى أنه» من نافل القول إنّ إطالة أمد الأزمة والإصرار على مواصلة النهج القائم تثير قلق كل كويتي محب لوطنه، ومن شأنها أن تجرّ البلاد نحو السير في طريق مسدود، وذلك في وقت أحوج ما تكون فيه الكويت والكويتيون إلى تجاوز ضغوط الأزمتين المزدوجتين السياسية والمالية ، عبر التوافق الوطني والاجتماعي على تلبية متطلبات الانفراج والتغيير والإصلاح والعدالة الاجتماعية ، والاستجابة لاستحقاقات مكافحة الفساد ومعالجة المشكلات المزمنة التي تشكو منها غالبية الشعب. ولكننا إزاء ما يحدث فإننا نتساءل: ترى، لمصلحة مَنْ يتم تجاهل هذه المتطلبات والاستحقاقات ؟ ومَنْ سيدفع الثمن غير الكويت وغالبية الكويتيين؟!».

وكانت «الصباح» قد توقعت في عددها الصادر أمس بعودة سمو الشيخ صباح الخالد لقيادة مجلس الوزراء ، كما توقعت الصباح كذلك أن تسمية رئيس الوزراء لن تطول ، وذلك في عددها الصادر بتاريخ 20 يناير .

الداهوم

ممثلاً للوزارة خلال الاجتماع ، مستثنيا حضور الوزراء في هذه الأوقات التي تصاحب استقالة الحكومة.

أضاف أنه كان يفترض من وزير الخارجية أو نائبه حضور اجتماع أمس ، لمناقشة العديد من الملاحظات في الحساب الختامي لوزارة الخارجية التي لا يمكن أن يتم اتخاذ أي إجراءات حيالها إلا من خلالهما فقط. وأكد الداهوم أنه على الجهات الحكومية أن تعلم أن التعطيل والشلل الحاصل في هذه الفترة ، سيحاسبون عليه، مؤكداً عدم السماح باستمرار هذا التعطيل.

نواب لدعاة

في هذا السياق أعرب النائب أسامة الشاهين عن أسفه من دعوات البعض إلى ، بحجة أن ذلك يساهم في القضاء على مشكلة المخدرات، مشيرا إلى أن الكويت تحرم الخمور وتداولها واستيرادها منذ عام 1964.

أعرب النائب أسامة الشاهين عن أسفه من دعوات البعض إلى إباحة الخمور ، بحجة أن ذلك يساهم في القضاء على مشكلة المخدرات، مشيرا إلى أن الكويت تحرم الخمور وتداولها واستيرادها منذ عام 1964.

وأوضح الشاهين أن الدين الإسلامي العظيم حرم الخمر وغيره من الموبقات والمخدرات لما لها من أثر مدمر على الفرد والأسرة والمجتمع .

وأكد أن من يدعون إلى إباحة الخمر بحجة أن ذلك يساهم في القضاء على مشكلة المخدرات ، كأنهم يريدون أن يجمعوا علينا بلائين ووبائين ولا يكتفون بالمخدرات إنما يريدون أن يضيفوا عليها الخمر هذه الموبقة والكارثة.

وأشار إلى أن منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن الخمور تحصد أرواح ٣ ملايين إنسان سنويا معظمهم في الدول التي تبيح هذه الموبقات في الأمريكتين واوروبا .

وبين أن هذه الإحصاءات تشير أيضا إلى أن ٢٣٧ مليون رجل و ٤٦ مليون امرأة حول العالم يعانون صحيا بسبب تعاطي الكحول ، وأن هناك حالة وفاة واحدة من كل ٢٠ وفاة في العالم مرتبطة بتعاطي الكحول.

ولفت إلى أن هذه الإحصاءات تؤكد أن التعاطي وإدمان الكحول يشكل ٥٪ من عبء الأمراض في العالم .

وبين أن الكويت ومن خلال مجلس الأمة شرعت القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بمنع الخمور وتداولها واستيرادها.

وقال الشاهين : «نستذكر في هذا المقام النواب السابقين كلا من عبدالعزيز الخالد وسعود العبدالرزاق وزيد الكاظمي وخالد الغنيم وحمد الحميدة، الذين تقدموا بهذا الاقتراح بقانون ، ونستذكر أيضا كل من ساهم في إقراره من رجال الدولة ورجال الأعمال عبداللطيف الشايع ومحمد العصيمي وعلي الخضيري ويوسف النفيسي ومحمد الوزان وعبداللطيف النصف وعبد الوهاب العبد الوهاب وبراك الصبيح وعبد الله المطوع وغيرهم ممن ارسلوا برقيات ثناء ودعم لهذا القانون الذي صدر من مجلس الامة».

وأضاف أن هناك جهودا لجمعيات النفع العام وتحديدا جمعية الإصلاح الاجتماعي التي أرسلت في شهر يونيوعام 1964 تحث مجلس الأمة على الإسراع في إقرار هذا القانون .

وقال : «نستذكر العم عباس مناور وجدنا سيد يوسف هاشم الرفاعي –رحمهما الله– اللذين كانت لهما صولات وجولات وأسئلة برلمانية، حتى لا يكتفى بمنعه عن الأفراد ، إنما منعه من تقديمه على الناقل الوطني الخطوط الجوية الكويتية وتم التضييق على استيراده للسفارات الأجنبية «.

ووجه الشاهين تحية لكل هذه الجهود التي ساهمت ، مطالبا من قدموا هذا النصح الضار ، بأن يخافوا الله سبحانه وتعالى في أبناء وبنات هذا المجتمع المسلم الذين سلمهم الله من هذه الآفة ، مؤكدا أن شعب الكويت دائما معتز بقيمه الإسلامية.

في السياق نفسه قال النائب د.حمود العازمي : «إننا لم ولن نسمح بتدمير وطننا وشبابنا، ونقول للإمعة والنكرة الذي يطالب بإدخال الخمور ل الكويت. خاب مسعاك فهناك رجال مخلصون للوطن تحت قبة عبدالله السالم محافظون على القيم والمبادئ ، لن تسمح بذلك وسوف تكون للمفسدين بالمرصاد

وزير الإعلام

للتحرير ، ستنطلق رسميا مطلع فبراير المقبل تحت شعار «للسلام وطن» ، مع الحفاظ على الاشتراطات والاحترازات الصحية.

وقال الوزير المطيري في تصريح صحفي أمس الأحد ، عقب ترؤسه اجتماعا للجنة ، إن الاحتفالات الوطنية هذا العام التي تستمر حتى 31 مارس المقبل ، لها طابع خاص ومميز ، لأنها تقام للمرة الأولى بالعهد الميمون للبلاد تحت قيادة سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد ، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد .

أضاف أن شعار الاحتفالات الوطنية هذا العام يأتي تعبيرا عن دور دولة الكويت الريادي في تحقيق السلام الدولي ، الذي أرسى دعائمه سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد طيب الله ثراه، وواصل المسيرة المباركة سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد .

وأوضح أن الاجتماع استعرض الاستعدادات الخاصة بانطلاق الحملة الشعبية «نرفع علمنا ونفتخر» التي سيتم تدشينها من وزارة الإعلام اليوم الاثنين ، وهي دعوة للمواطنين والمقيمين لرفع علم البلاد من أماكن وجودهم ، تعزيزا لمعاني الولاء والانتماء التي جبل عليها أهل الكويت الأوفياء ، داعيا الجميع إلى المشاركة في هذه الحملة لما يمثله علم البلاد من رمز وطني يلتف حوله الجميع حبا وتضحية وفداء.

وذكر أن وزارة الاعلام ستخصص دورة برامجية خاصة في تلفزيون وإذاعة الكويت ، لإبراز هذه المناسبة العزيزة علينا جميعا وما يصاحبها من فعاليات متنوعة ، مضيفا أن الاستعدادت جارية نحو إنتاج برامج خاصة وأغان وطنية وفلاشات تظهر هذه المناسبة العزيزة.

وبين الوزير المطيري أن وزارة الدفاع ستقيم خلال الاحتفالات عرضا عسكريا جويا بحريا ابتهاجا بهذه المناسبة بالتعاون مع الأشقاء بدول مجلس التعاون الخليجي والدول الصديقة في نادي الضباط ، كما سيتم عمل نشيد وطني غنائي بعنوان «بهجة الدار» ن يشارك فيه شبان وشابات الكويت كما ستقيم الهيئة العامة للشباب عدة أنشطة ومبادرات شبابية. وقال إن اللجنة الدائمة للاحتفالات الوطنية تنسق مع وزارات ومؤسسات الدولة وجمعيات النفع العام كذلك القطاع الخاص ، لرفع الأعلام على مبانيها والمؤسسات التابعة لها إيمانا بأن العمل التشاركي دائما يأتي بأفضل النتائج.

وأكد وجوب التقيد بالاشتراطات الصحية المعلنة في مواجهة فيروس «كورونا المستجد»سائلا المولى عز وجل أن يديم على بلدنا الغالي الكويت الأفراح والنماء والازدهار ، تحت ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ نواف الأحمد .

الصحة

507 إصابات ، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء 154253 حالة.

وذكرت الوزارة في بيان صحفي أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 48 حالة ، ليصبح بذلك المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها بمرض بالفيروس وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 6080 حالات.

أضافت أن عدد المسحات التي تم اجراؤها في الساعات ال24 الماضية بلغ 7695 مسحة ، ليبلغ مجموع الفحوصات 1463176 فحصا ، لافتة الى أن نسبة الاصابات لعدد المساحات خلال ال 24 ساعة الماضية بلغ 4ر9 في المئة.

وجددت الدعوة الى المواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بسبل الوقاية كافة ، وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

إسرائيل

اللقاحات للفلسطينيين.

وقال في حديث ل «بي بي سي» إنه وفقا لاتفاقية أوسلو فإن على الفلسطينيين الاضطلاع بإدارة شؤونهم الصحية.

ويقول خبراء في مجال حقوق الإنسان بالأمم المتحدة إنه في ظرف استثنائي كهذا فإن للقانون الدولي أولوية على اتفاقيات أوسلو.

وتتصدر إسرائيل حاليا دول العالم من حيث نسبة السكان الذين حصلوا على اللقاح المضاد لفيروس كورونا.

وطلب الفلسطينيون لقاحات من مصادر أخرى، لكن ليس من المتوقع أن تصل إليهم قبل عدة أسابيع.

وفي وقت سابق من يناير ، قالت وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان إن محاولات السلطة لتأمين اللقاحات من مصادر مختلفة «لا يعفي إسرائيل من مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني في توفير اللقاحات».

ووفقا لتقارير في وسائل إعلام إسرائيلية، زودت الحكومة الإسرائيلية السلطات الفلسطينية بحوالي 100 جرعة لقاح في وقت سابق من الشهر باعتبارها «بادرة إنسانية».

وفي أواخر ديسمبر الماضي، حذرت وزارة الصحة الفلسطينية من أن تفشي وباء فيروس كورونا في الأراضي الفلسطينية تسبب في «وضع كارثي».

وتواجه السلطة الفلسطينية صعوبات في فرض حالة الإغلاق لأسباب عدة منها عدم قدرتها على تأمين دخل للعمال وأصحاب المصالح التجارية والزراعية في حال تعطلهم عن أعمالهم.

وتحاول بين الفترة والأخرى فرض حالة إغلاق مؤقت تستمر أياما، خصوصا في عطلة نهاية الأسبوع.

وفي قطاع غزة، تزداد الحالات سوءا في ظل تعذر فحص المشتبه بإصابتهم لندرة المستلزمات الطبية.

ويعاني قطاع غزة من كثافة سكانية مرتفعة، إذ يسكنه نحو مليوني شخص، مع مستويات فقر عالية، وهو ما يزيد فرص انتشار العدوى.

ترامب

بإبطال فوز الرئيس جو بايدن.

وقالت الصحيفة نقلاً عن أشخاص مطلعين على الأمر ، إن الجهود التي بُذلت في الأسابيع الأخيرة من رئاسة ترامب أخفقت بسبب اعتراض المعينين من قبله بوزارة العدل والذين رفضوا رفع ما وصفوها بدعوى قضائية لا سند لها من الناحية القانونية في المحكمة العليا.

وأكد أشخاص مطلعون على المناقشات للصحيفة ، أن مسؤولين كباراً آخرين في الوزارة هددوا فيما بعد بالاستقالة إذا أقال ترامب القائم بأعمال وزير العدل في ذلك الوقت. ولم تردّ وزارة العدل على الفور على طلب للتعليق من رويترز أمس الأول السبت.

ورفض كبار المسؤولين، بمن فيهم روزن ووزير العدل السابق وليام بار والمحامي العام السابق بالإنابة جيفري وول، رفع دعوى أمام المحكمة العليا، وخلصوا إلى أنه لا يوجد سند للطعن في نتيجة الانتخابات، ولم يكن للحكومة الاتحادية أي مصلحة قانونية في فوز ترامب أو بايدن بالرئاسة، وذلك طبقاً لما قاله بعض هؤلاء للصحيفة.